قضية ساخنة

الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.. أجوبة مقتضبة ٧عن أسئلة (الملاذ)

ملاكات كفوءة وجهود معطّلة وأسواق تعج بالمواد المخالفة للشروط الصحية

لا وجود لفحص البضائع المستوردة حالياً.. والأجهزة المسؤولة تقبع في روتين قاتل

(الملاذ) كان بودي أن أقابل السيد المدير العام لدائرة التقييس والسيطرة النوعية خاصة بعد الجهد الذي بذلته من أجل ذلك الا أن الروتين في هذه الدوائر هو القانون السائد فيها.. فبعد لقائي بمديرة الاعلام في الدائرة واخبارها عن هدف الزيارة ذهبت الى مكتب السيد المدير الا أن السكرتيرة أجابت وكعادة أية مديرة مكتب في دوائر العراق ومثل ما كنت متوقعاً (المدير في اجتماع) هذه الحجة الواهية التي أصبحت قديمة ولا أحد يصدقها وأضافت تعال في يوم آخر إن شئت وهي على ما يبدو تجهل معاناة المجيء

بغداد/رحمن الجواري

مسؤولة الإعلام حاولت التخفيف عني فقالت: اكتب لي الأسئلة وسأجلب لك الأجوبة بعد حين.. وفعلاً كتبت لها الأسئلة وبعد اكثر من أربعة أيام عدت إليها ثانية فلم أجدها بل وجدت فتاة أخرى سعدتني بها في الحصول على الأجوبة.. وياليتني لم أستلمها فقد كانت الإجابة على طريقة (حفيان شر ملا عليوي) ولا أدري لماذا ينتهج بعض المديرين العامين هذا النهج.

لا أريد أن أستطرد في هذا المنحى وأنشر الأجوبة المقتضبة التي لا تفي بالغرض المطلوب على ما جاءت بها مذكرة المدير العام دائرة التقييس والسيطرة النوعية.

*ما هو دور جهازكم في رصد الغش الصناعي في الصناعة المحلية؟

-الجهاز مسؤول عن مراقبة إنتاج المشاريع الصناعية المجازة من قبل وزارة الصناعة ولا تسمى الانحرافات عن المواصفات القياسية العراقية في إنتاج المشاريع بالغش لاختلاف القصد حيث أن الغش هو جريمة أشخاص يمارسون نشاطهم بصورة غير شرعية (بدون إجازة) والجهاز غير مسؤول عن متابعة هذا النشاط في حين عدم الطابقة للمواصفات قد يكون ناتجاً عن خطأ في التصنيع.

*ماذا عن دور الجهاز في فحص الصناعات القادمة إلى العراق بدون ترخيص؟

-لا يوجد أي فحص للسلع المستوردة لأسباب تتعلق بدوائر أخرى منها (الكمارك) التي تتحكم بالمنافذ الحدودية والتي تعرضت مرافقها للدمار بسبب أعمال السلب والنهب التي أعقبت الحرب.

*هل هناك خطة للنهوض بمهمة الجهاز ثانية بالمستوى؟

-نعم لدينا مجموعة من المشاريع لتطوير إمكانية الجهاز المادية والبشرية والتي تعرضت للضرر خلال الأعوام الماضية ويقوم الجهاز حالياً بالمهام المحددة له بموجب القوانين وحسب الإمكانيات المتاحة له.

*جريدة (الملاذ) تكون شاكرة لو تفضلتم بتزويدنا بتقرير حول نشاطات الجهاز بعد سقوط بغداد ولحد الآن؟

-عاود الجهاز نشاطه بعد حملة الترميم التي قام بها وحسب الإمكانيات المتاحة حالياً قام الجهاز بوسم الصوفات ودراسة براءات اختراع وإجراء الكشوفات الموقعية والقيام بعدد من الدراسات السوقية وفحص نماذج من الواديناء على طلبات ترد إليه من جهات مختلفة.. (هذا هو التقرير الذي طلبناه)!

*صناعة المشروبات الغازية كثرت معاملها وتم تغيير هوية بعض معامل المشروبات الروحية إلى غازية هل للجهاز علم بذلك؟

-وزارة الصناعة هي الجهة المسؤولة عن إجازة المشاريع وتغيير هويتها ومنتجاتها ويقوم الجهاز بمتابعة نوعية الإنتاج بعد إكمال التغييرات وإعلامه من قبل الوزارة المذكورة.

*الجهاز يلوذ بالصمت تجاه حالات التسمم التي حدثت جراء استخدام الأغذية المعلبة المستوردة ما هو السبب؟

-لا يتم إجراء أي فحص للسلع المستوردة من قبل الجهاز ولا الدوائر الأخرى ولا تتوفر لدينا معلومات موثقة عن وجود مثل هذه الحالات (التسمم) ونقترح عليكم الاستفسار من الدوائر الصحية المعنية بخصوص هذا الموضوع كونها الجهة المسؤولة عن ذلك...

(فعلاً اقتراح وجيه سنسأل وزارة الصحة بعد أن علمنا إنه ليس للجهاز علاقة بفحص الصناعات الغذائية المستوردة).!!

*ما هي الإجراءات التي يتم اتخاذها في حالة وجود غش صناعي في البضائع المستوردة أو المحلية؟

-يقدر تعلق الأمر بإنتاج المشاريع المجازة الجهاز يتخذ الإجراءات المناسبة وعلى ضوء القوانين النافذة.

وأمام هذه الأجوبة المقتضبة للسيد المدير العام الذي حال بيننا وبين التوسع فيها عدم المقابلة مباشرة لتكون هناك مداخلات للاستفسار عن سبب عدم متابعة وزارة الصناعة لمشاريعها عن طريق مديرية التنمية الصناعية واللجان المشتركة التي كانت تؤلف بينها وبين الجهاز والرقابة الصحية وهل أن تعطيل الكمارك يعني فوضى صناعية والبضاعة غير المكمركة يجب أن تكون صالحة وأن تعطيل دائرة يصيب عشر أخريات بالشلل في الوقت الذي نحن أحوج لممارسة أجهزة الرقابة وأجهازتها، وما الذي يعمله هؤلاء الموظفون لقابعون خلف سوتر حصينة ويتقاضون الرواتب الغرية وينعمون بهواء التكيفات بعيداً عن حرارة الصيف وبرد الشتاء أما آن الأوان لينزلوا إلى العمل الميداني بعد أن أمضوا سنة في حكايتهم..

هذه تساؤلات مشروعة أرجو أن لا يزعل أحد علينا.

إجراءات لملاحقة المتسببين

دم ملوث بالايدز والتهاب الكبد في مستشفياتنا

بغداد- المدى

طالبت وزارة الصحة جميع المؤسسات الصحية في إقليم كردستان والمحافظات الأخرى ودائرتي صحة بغداد ودور مدينة الطب واليرموك الطبية والعيادات الشعبية والطبية المتخصصة بأسماء الأشخاص أخذوا ابلازما الدم الوراثي من شركة (ماريو الفرنسية) مما أدى إصابتهم بمرض العوز المناعي أو التهاب الكبد الفايروسي.

وشددت الوزارة على ضرورة تزويدها بهذه الأسماء من المتوفين والباقين على قيد الحياة إلى جانب نسخة من شهادة الوفاة في حالة وفاتهم أو صورة قيد في حالة تعذر وجودها وأسماء المستشفيات والمؤسسات الصحية التي أعطتهم بلازما الدم الملوث وأسم الطبيب والممرضة أو أصحاب المهن الصحية الأخرى الذين قاموا بذلك لغرض إرسالهم إلى الجهات القضائية وخلال أقرب وقت ممكن.

وحصلت (المدى) على نسخة من كتاب الوزارة الذي خاطبت به دوائرها والصادر من مديرية الدائرة الإدارية والقانونية في الوزارة.

متى تنجز شركة لوستك الأمريكية أعمال بدالة الأعظمية؟

بغداد- أمنة عبد العزيز

كلنا يعلم مدى أهمية الاتصالات في حياتنا.. وهذه الوسيلة التي فتقدها العراقيون منذ فترة ليست قصيرة. وفي الحرب الأخيرة على العراق دمرت أغلب البدالات وبجهد (صلحفة) عادت بعضها للعمل وكانت بدالة الأعظمية من ضمنها. فقبل شهر وتصدت تم تشغيل بعض خطوطها الهاتفية وستبشر الناس خيراً ولكن كثرت الشكاوى حول بعض عمال الصيانة لأخذهم أجور مقابل إعادة الخدمة الهاتفية وأمام مسؤول صيانة بدالة الأعظمية السيد كاظم صيوان. وضعنا هذه الشكوى فقال: قبل الإجابة عن الشكوى أود أن أقول: تعرضت بدالة الأعظمية إلى تدمير شامل جراء الحرب الأخيرة وبعد جهد تمت إعادة قسمية بشكلها الحالي من قبل شركة لوستك الأمريكية وعند بدء التشغيل لم تقم الشركة بفتح أجهزة التريد مما نتج عنه احترق آلاف الكارتات وعدونا خلال الشهر الحالي بتعويض الكارتات المحترقة بجديدة.

وعن تقاضي مبالغ معينة من أجل تنفيذ عملية صيانة الخطوط الهاتفية قال: لقد وضعنا لائحة كبيرة عند المدخل تشير إلى عدم دفع أي مبلغ لأي شخص من العاملين في البدالة وبعد أن عرفنا أن هناك من ينتحل صفة عامل صيانة ويفرض مبالغ على الناس بحجة إعادة الحرارة للهاتف.

ومتى سيتم إنجاز الخطوط الهاتفية؟

قال: إن مجموع الخطوط الهاتفية في بدالة الأعظمية هي 20 ألف خط أنجزنا بجهدنا الخاص 80% وبقي الجزء الآخر ينتظر أن تفي الشركة بوعودها بإكمال المشروع خلال الشهر الحالي. ولعدم تفهم المواطن لإشكالاتنا مع الشركة تعرض العديد من عمالنا إلى الاعتداء من قبل بعض المواطنين المتهورين وكذلك تعرض أحد عمالنا إلى صعقة كهربائية بفعل استعمال المواطنين لأعمدة الهاتف لمد وتثبيت الأسلاك الكهربائية الموصلة بين الدور ومولدات الكهرباء (قطاع خاص)..

شواهد على إهمال أمانة بغداد لمسؤوليتها الخدمية في العاصمة

بغداد- المدى

بغداد المدينة التي تغفو على حوض دجلة الخير، منبع الفكر والحضارة دمرتها الحروب وألبستها حلة بالية وأساءت لها كثيراً حتى غدت تحفو على المياه الآسنة للمجاري، وشوارعها تغطيها الأتربة والنفايات حتى ضاعت بين هذه الظاهرة وتلك.

نعم لقد أصبحت عاصمتنا كئيبة وأخذت تستيقظ على أصوات البنادق وصيحات التآلم وأمانة بغداد تشيح بوجهها عن أحيائها وأزقتها غير آبهة بما أصابها في هذا الزمان وكأنها غير مسؤولة وهي تنظر صامتة لا تحرك ساكناً.

وإليك واحداً من الأدلة المعززة بالصور للمحلة 357 الشعب/ جمعية المنصور والذي بعث به إلينا المواطن كريم محمد من زقاق 84 والذي يعد نموذجاً لأحياء بغداد ومحلاتها المتماثلة بفقدان الخدمة وضياع الرقيب وكثرة الإهمال.. إلا أن كريم مواطن شجاع مزق صمت المجالس البلدية والجهات المسؤولة واحتج لعاصمته ومحلته مطالباً الأمانة برفع الحيف عنها إلى جانب مطالبته جريدة (المدى) بنشر تقريره المصور والذي يستحق النشر.

والوقوف عنده فعلاً وخاصة إن هناك العديد من سكان المحلات الأخريات يعانون من اللامبالاة نفسها التي كونت لهم مصدراً لأمراض غريبة أصيب بها الكثير من الأطفال نتيجة للحشرات والجراثيم التي تعشعش في هذه الأوساخ والتي تركتها أمانة بغداد تتراكم يوماً بعد يوم وهي تغط في نوم عميق ولا تكلف نفسها رفع هذه النفايات أو ردم المستنقعات وإعادة جزء ولو يسير من عافية بغداد للنهارة والتي هي أمانة في عنق أمانة بغداد.

بريد (الملاذ)

وزارة النفط تعين حراساً وترفض خريجي هندسة النفط!

29 موظفاً لم يشملوا بصرف فرق رواتبهم في ذي قار

مجموعة أخرى من رسائل المواطنين تلقتها المدى عبر بريدها اليومي وهي تحمل معاناة وشكاوى تأمل أن تجد لها مكاناً في صفحة قضايا الناس وتأخذ حيزاً من النشر ليطلع عليها أصحاب الشأن من المسؤولين ومعالجتها عبر منبر الصحافة بعد أن فقدوا أملهم في الحلول الأخرى ومنها:

تساؤلات معدودة وآمال مفقودة

رسالة وقعها عدد من المهندسين المختصين في مجال النفط في محافظة ميسان يقولون فيها نحن خريجي جامعة بغداد للأعوام (2001، 2002، 2003) كنا مشمولين كغيرنا من الاختصاصات الهندسية بنظام التعيين المركزي وكنا مطمئنين على مستقبلنا وستبشرنا خيراً بسقوط النظام السابق وزاد تفاؤلنا بأن شخصية مثل الدكتور إبراهيم بحر العلوم مسك زمام وزارة النفط ولكن أملنا وآمال عوائلنا الكادحة ذهبت أدراج الرياح ففي الوقت الذي فتحت أغلب الوزارات لزملائنا من الاختصاصات الهندسية أوصدت وزارة النفط أبوابها في وجوهنا لحين والآخر بداية من أيام ثامر غضبان الذي ذبحنا بغير سكين وصولاً إلى يومنا هذا ونحن في مراجعة مستمرة بين بغداد والبصرة حيث أغلبنا من أبناء الجنوب ونود التعيين في أية دائرة قريبة من المناطق التي نسكنها ولكن لا أحد يفتح لنا الباب ولا أحد يرد لنا جواب ومقابلة السيد الوزير مستحيلة.

ويسأل باعثو الرسالة السيد وزير النفط لماذا غيره حسب ما جاء بنص رسالتهم هل يدري السيد الوزير بمعاناة مهندسي النفط؟ وهل أن تعيينهم المركزي الغي هو الآخر؟ وهل يقرأون على شهاداتهم السلام؟ وهل تعجز وزارة مثل وزارة النفط التي تعد العمود الفقري للاقتصاد العراقي عن تعيين هؤلاء المهندسين ورعايتهم؟ في الوقت الذي تقوم العديد من الوزارات بتعيين الاختصاصات التي تعنيها أيها السادة أنكم مهتمون بتعيين الحراس الذين في تصوركم أنهم أكثر أهمية من المهندسين في تطوير القطاع النفطي!

وإن اختصاصنا محدد بهذه الوزارة من سوء حظنا الذي جعلنا نتسكع مع جيوش العاطلين عن العمل حتى إن اتقدمنا إلى دائرة أخرى للتعيين ونقول لهم إننا مهندسون في مجال النفط يعتبرون طلبنا نكتة في الوقت الذي نعزي أنفسنا بهذا الاختصاص للتلصق بهذه الوزارة ونقول للسيد الوزير هل تدري بمعاناة زملائك في المهنة؟

يطالبون بصرف الفروقات

29 موظفاً من دائرة توزيع كهرباء ذي قار يطالبون في رسالة لهم بتعديل رواتبهم وصرف الفروقات للتركة حسب قرار مجلس الحكم القاضي بإعادتهم إلى عملهم الوظيفي خاصة إنهم قدموا العديد من الطلبات منذ عام 2003 وحتى الآن فوجئوا بإكتاب وزارة الكهرباء/ الدائرة الإدارية والمالية المرقم 1470 في 2004/2/7 والذي ينص على عدم الإمكان من صرف الفروقات لهؤلاء الموظفين لأن صرف الرواتب يتم من وزارة المالية لكنهم فوجئوا أن زملاءهم في دوائر أخرى بنفس الوزارة تم صرف الفروقات لهم..!!

إلى أنظار وزارة المالية

اقتراح يخص رواتب المتقاعدين

برغم اللجان العديدة والأشهر الطوال والترقب المضني والتصريحات الطنانة لم يتمخض قانون الراتب التقاعدي إلا عن حيف كبير وتجاهل مذل بحقوق شريحة كبيرة بنت أمالاً كبيرة بعد زوال نظام ظالم مستبد، ولسنا هنا بصدد تقييم الإنجازات أو المقارنة بين النظام المقبور وما آلت إليه أمور بلدنا العزيز وتطلعات جماهيرنا وما تصبو إليه بعد هذا التغيير الكبير، وانطلاقاً من إشراك كل الجهود في بناء عراقنا الجديد نتوجه بمقترحنا الذي نرى فيه تحقيق العدالة لجميع فئات المتقاعدين وتحقيق دخل مجز ولائق لهم من جانب وتطمين من هم في الخدمة إلى مستقبل مضمون وتشجيعهم لترك المجال للدماء الجديدة الشابة لتأخذ دورها في البناء والعمل وبالخصوص بعد قرار قانون السلم الوظيفي وتحسين رواتب الموظفين والذي زاد إصرارهم على التمسك بالوظيفة مما دفع بعض المتحذلقين إلى الإشاعة بمنح من يتقاعد من في الوظيفة مبلغ 80% من الراتب الذي يتقاضاه لتشجيعهم على التقاعد وبذلك خلقوا فئتين من المتقاعدين وهذا ما لا يمكن القبول به، وبغية خلق رضا لجميع المتقاعدين أدخلنا جميع العوامل (سنوات الخدمة، الشهادة، الوضع الوظيفي، الزوجية والأطفال، الحالة الصحية التي أجل بموجبها حصل التقاعد) وهذا يخلق إقناعاً ورضا للمتقاعدين وخاصة وإن الحد الأدنى سيكون مجزياً.

وحيث الحد الأدنى للتقاعد هو 15 سنة خدمة نقترح أن يكون راتب الشروع 150000 دينار ويمنح حملة الشهادات:

خريج الابتدائية 25000 دينار.

خريج المتوسطة 50000 دينار.

خريج الإعدادية 100000 دينار.

حملة البكلوريوس 150000 دينار.

حملة الماجستير 200000 دينار.

حملة الدكتوراه 250000 دينار.

يضاف مبلغ 10000 دينار عن كل سنة خدمة تزيد عن 15 سنة ولغاية 25 سنة خدمة.

ويمنح مبلغ 5000 دينار زوجية و 5000 عن كل طفل.

يضاف مبلغ 50000 لمن تبوأ مركز وظيفة (مدير).

ومنح من أحيل على التقاعد لأسباب صحية مبلغ 30000 دينار مع ملاحظة أن راتب أقران التقاعدين في الخدمة يتقاضون ضعف هذا المبلغ تقريباً، استثنينا في مقترحنا الدرجات الخاصة (المديرين العامين وغيرهم) هذه تترك لتقدير اللجان وأصحاب القرار السياسي للبت بها.

نرجو أن يساهم هذا المقترح في وضع أسس قانون مقنع ومرض نطموح شريحة عانت كثير أخلال الحقبة السابقة وما زالت، ويساهم في رفع الحيف عنها ويطمئنها بعيش كريم يليق بتطلعات شعبنا وطموحاته وإمكاناته المادية الجبارة.

المهندس المتقاعد
محمد مبارك